CONSULTING GROUP
FOR FINANCIAL SERVICES

الرؤية المالية

أحدث الاخبار والمقالات في مستقبل المال

Cgf-eg. Com

Independent Member Of
adrolt
ACCOUNTAX LTD

أحمد يوسف عبد الصمد

الشريك التنفيذى للمجموعة الاستشارية للخدمات المالية

أعزائي العملاء والشركاء .

يسرني أن أرحب بكم " الرؤية المالية " التي تقدم لكم المستجدات والتحليلات المالية والتوجيهات المستقبلية في عالم المال والأعمال.

في CGF نؤمن بأن النجاح يعتمد على الشراكة والثقة المتبادلة نسعى من خلال هذه النشرة إلى تقديم محتوى يساعدكم على اتخاذ قرارات مالية واثقة ومستنيرة مع تسليط الضوء على أحدث التوجيهات والفرص في الأسواق المالية لنكون دائما شريكا موثوقا في مسيرتكم نحو النجاح المالي .

مع خالص التقدير

ARKAN

أصول
OSOUL
للاستشارات والتوريدات

د/محمد صلاح

دكتوراه في التمويل والمحاسبة

أحدث المقالات

ناتج التقييم بالشركات وأوجه الاستفادة منه

قد يتصور البعض من المستثمرين وبتوجيه يتصف باللاوعي من بعض المسئولين الماليين و القانونيين بالشركات بأن كافة نواتج التقييم أيا كانت مصادرها يمكن استخدامها والاستفادة منها بكافة الصور الممكنة.

ودعونا نلخص هذا الأمر من خلال الواقع العملي ونتعرف على أهم حالات (وليس كل) نواتج التقييم ومصادر تكوينها ومنها يمكننا التوصل لأجه الاستخدام الممكنة لها من قبل الشركات وأصحاب المصلحة والمهتمين.

1. نواتج فروق تقييم ناتجة عن معالجات محاسبية معينة وفقا لمعيار محاسبي معين ومنها:

- ناتج تعديل تكلفة الأصول الثابتة والتي تستهدف عرض بنود القوائم المالية بقيمتها الحقيقية، وفى إطار يسمح بعدم إغفال أثار التضخم عليها، بحيث تكون هذه القوائم المالية معبرة وحقيقية على عكس ما تكون عليه حال عرضها وفقا للتكلفة التاريخية فقد يظهر من خلال:

- الملاحق الخاصة بمعيار المحاسبة المصري رقم 13 (أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) من (أ) إلى(د) فقدمت معالجات اختيارية منها ما يتعلق بعرض الأصول الثابتة الممولة بقرض بالنقد الأجنبي، أو الأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية سواء مدينة أو دائنة وتأثير ذلك على المركز المالي ونتائج أعمال الشركات.

- خيار نموذج إعادة التقييم (اختياري) والذي يسمح بإعادة تقييم بعض الأصول وهي معالجة اختيارية اضيفت لبعض المعايير كمعيار الأصول الثابتة رقم 10 وإهلاكها، ومعيار المحاسبة المصري رقم 23 الخاص بالأصول الغير ملموسة ومعيار المحاسبة المصري رقم 35 الخاص بالزراعة وكذا معيار المحاسبة المصري رقم 36 الخاص بالتنقيب والتعدين وكذا معيار المحاسبة المصري رقم 47 الخاص بعقود الإيجار فضلا عن إضافة خيار

د/محمد صلاح

دكتوراه في التمويل والمحاسبة

متابعه

نموذج القيمة العادلة لمعيار المحاسبة المصري رقم 34 الخاص بالاستثمار العقاري.

- بعض حالات الحصول على أصول في شكل منح وما قد يترتب عليه من الحاجة إلى قياسها أوليا بالقيمة العادلة وما يقابل ذلك كناتج تقييم ضمن حقوق الملكية أو كإيرادات مؤجلة تستهلك على عمر الأصل (بحسب الأحوال بحسب طبيعة المنحة).
- حالات نواتج الدخل الشامل الأخر كفروق تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (الاستثمارات المتاحة للبيع سابقا) والمدرجة ضمن بنود حقوق الملكية.

2. فروق التقييم الناتجة عن اعمال التقييم وفقا لحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 كحالات الاندماج والانقسام وتغيير الشكل القانوني:

وهي ناتجة عن تقييم أصول والتزامات الشركة والتي قد يكون الهدف الأساسي منها هو إعادة هيكة الشركة ومن ثم ضم كافة مكونات حقوق الملكية - بعد تأثيرها بأية تسويات مدينة أو دائنة وفقا لما انتهت إليه لجنة التقييم بالجهة الإدارية المختصة - هو إدراجه ضمن رأسمال الشركة (مثلها مثل حالة الحصص العينية التي تدخل القيمة المقدرة لها فعليا ضمن أصول الشركة ويصدر بشأنها أسهم عينية في رأس المال) ما لم يتفق الملاك على تجنيبها كاحتياطي فروق ناتج التقييم .

وقد يتسائل البعض عن امكانية التصرف فيها لصالح الملاك وتوزيعها عليهم فإننا نرى أنه وإن كانت تلك النواتج محققة لغرض التقييم المنصوص عليه بالقانون إلا انه من غير الجائز التصرف فيها في شكل توزيعات نقدية للملاك او ترحيلها للأرباح المرحلة لغرض التوزيع فيما بعد إذ أن ذلك قد يتسبب في تآكل رأس المال ويهدد استمرار الشركة ويخرج عن الغرض من التقييم كما أن ذلك لا يتفق مع قواعد توزيع الأرباح التي تعتمد بالأساس على توليد الدخل من نشاط الشركة.

إما بشأن كافة نواتج التقييم المشار إليه سلفا وعددنا بعض منها فهي تمت وفقا لمعالجات ببعض معايير المحاسبة المصرية فلها ما يخصها من أوجه الاعتراف والاستهلاك والاستبعاد اعتمادا على كل حالة وليس من بينها استخدامها في زيادة رأس المال او توزيعها على الملاك بأي صورة كانت حيث انها ليست أرباحا محققة

ومن هنا فإن مصدر هذا التقييم بطبيعته ونواتجه هو العامل المؤثر في أوجه استخدامه .

أحدث المقالات

أ / محمد عطية

محاسب قانوني وخبير ضرائب

مما لا شك فيه أن التهرب الضريبي هو واقعه تستحق الوقوف أمامها وجريمه تستحق العقاب بحسب الأحوال طبقا لما أقره القانون 91 لسنه 2005 و لائحته التنفيذيه وتعديلاتها والمتهرب من سداد الضرائب المستحقه عليه لا يضع أمامه إلا مصلحته الخاصه فقط في تخفيض العبء الضريبي المستحق عليه كليا أو جزئيا ولا يري إلا بمنظوره الضيق المصلحه العامه للدوله التي تعتبر الضرائب أهم مصادر تمويلها و التي يتم الصرف من خلالها علي الخدمات التي تقدمها الدوله سواء الخدمات الحاليه أو المستقبليه التي يرغب الجميع من ابناء هذا الوطن في أن يرتفع معدل الأداء الحكومي حتي ينعكس ذلك زياده الخدمات التعليميه والطبيه والصناعيه وغيرها من المجالات.

وإذا علمت عزيزي القارئ أن صافي الأقتراض الذي تحتاجه الموازنه العامة للدولة لتغطية نفقاتها للعام المالي 2024 -2025 يبلغ 1.243 مليار جنيه فهنا تظهر الحاجة للإجابة على السؤال الذي يطرح نفسه ؟

ما هو البديل لهذا الأقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة والذي لا يرغب فيه أي أحد ويكون الخيار الأخير لسد الفجوة التمويلية - الإجابه بمنتهي البساطه لا تخرج عن خيارين من وجهة نظري المتواضعة أولهما ترشيد الإنفاق الحكومي بما له من إيجابيات وما عليه من سلبيات ليس هنا موضع الحديث عنها بالتفصيل.

وثانيا هو زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والأولي من زيادة الضرائب هو البحث عن أسباب التهرب الضريبي

و علاج هذه الأسباب والتي تتمثل في حل الخلافات مع الممولين و تسويه المنازعات القائمه وتسهيل الإجراءات الضريبيه وخاصه لصغار الممولين بالإضافة إلى تشجيع الغير منضمين للمنظومة الضريبية إلى الإنضمام إليها مع منح حوافز للملتزمين بأداء المستحق عليهم من الضرائب , كما يجب العمل علي زيادة العداله الضريبية وليس المساواة الضريبية وذلك مبحث يفرد له المتخصيصين العديد من الدراسات وكل ذلك من خلال المناقشة الجادة مع مجتمع الأعمال وخبراء الضرائب والإقتصاد للحد من عمليه التهرب وبالتالي زياده الحصيلة الضريبية التي هي الأساس و المصدر الأكبر لإيرادات الموازنة العامة للدولة

والدولة هنا هي العنصر الهام لنا جميعا في ظل الإنهيار المستمر للدول في محيطنا وفي ظل التعقيدات الجيوسياسية التي تؤثر بشكل أو بآخر علي الإقتصاد المصري ومقدرات ومصادر الدولة المصريه لدفع عجله التنميه.

حفظ الله مصر

أحدث المقالات

عمرو الطحاوى

محاسب قانوني

خبير استشاري

زميل جمعية الضرائب المصرية

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

أحدث المقالات

دور التحكيم الدولي في تعزيز ثقة المستثمرين دولة الإمارات – دبي نموذجًا

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالأخص إمارة دبي، من أبرز الوجهات الاستثمارية في المنطقة والعالم، وذلك بفضل بيئة الأعمال المتقدمة، والبنية التحتية الحديثة، والتشريعات الاقتصادية الجاذبة. ومن بين العوامل الجوهرية التي أسهمت في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، يأتي التحكيم الدولي كأداة فعالة لحل المنازعات التجارية والاستثمارية.

التحكيم الدولي كضمانة قانونية

التحكيم هو آلية قانونية بديلة للقضاء التقليدي، تتيح للأطراف المتنازعة حل نزاعاتها بطريقة مرنة وسرية، من خلال محكمين ذوي خبرة. وفي السياق الإماراتي، تم اعتماد التحكيم كركيزة أساسية ضمن البنية القانونية والتجارية للدولة، حيث تبنت الإمارات تشريعات حديثة ومتوافقة مع المعايير الدولية، كان من أبرزها القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم، الذي استند إلى قواعد قانون الأونسيترال النموذجي، مما يعزز من موثوقية العملية التحكيمية ويمنح الطمأنينة للمستثمرين.

مراكز تحكيم رائدة في دبي

دبي تتميز بوجود عدد من المراكز التحكيمية ذات السمعة العالمية، وفي مقدمتها:

- مركز دبي للتحكيم الدولي(DIAC)
- مركز التحكيم التابع لمركز دبي المالي العالمي ومحاكمه DIFC-LCIA) سابقًا

هذه المراكز توفر بيئة قانونية متطورة، تعتمد على قواعد تحكيم مرنة ومحايدة، وتضمن إجراءات شفافة وفعالة لحل النزاعات، ما يجعلها خياراً مفضلًا للمستثمرين الدوليين الذين يسعون إلى ضمان حقوقهم في حالة حدوث نزاعات.

تعزيز الثقة والطمأنينة

إن وجود نظام تحكيمي دولي فعال في الإمارات، وتحديدًا في دبي، يسهم في:

- توفير بيئة قانونية آمنة للمستثمرين
- ضمان استقلالية وحيادية الفصل في المنازعات
- تسريع إجراءات تسوية النزاعات مقارنة بالقضاء التقليدي
- سهولة تنفيذ الأحكام التحكيمية داخل الدولة وخارجها بفضل انضمام الإمارات إلى اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.(1958)

انعكاسات اقتصادية إيجابية

الثقة في النظام القضائي والتحكيمي تعني ثقة في الاستثمار نفسه. فكلما كان المستثمر مطمئنًا إلى وجود وسائل عادلة وفعالة لحماية مصالحه، كلما زادت رغبته في توسيع نطاق عمله واستثماراته. ولهذا، فإن التحكيم لا يُعد مجرد وسيلة لحل النزاعات، بل أداة استراتيجية لجذب الاستثمارات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

عمرو الطحاوى

محاسب قانوني
خبير استشاري
زميل جمعية الضرائب المصرية
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

متابعه

دور سن وتشريع القوانين الداعمة للتحكيم

- إصدار القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، والذي استلهم العديد من مبادئه من قانون الأونسيترال النموذجي، بما يضمن توافق الإجراءات مع المعايير العالمية.

- انضمام الإمارات إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، ما يعزز قابلية تنفيذ الأحكام داخل وخارج الدولة.
المصدر: اتفاقية نيويورك لعام 1958

مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC): نموذج متميز

يعتبر مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC) أحد أبرز مراكز التحكيم في المنطقة والعالم، وقد شهد تطورًا كبيرًا في بنيته الإدارية والتشريعية خلال السنوات الماضية. يوفر المركز نظامًا شفافًا ومتطورًا لتسوية المنازعات، يعتمد على:

- قواعد تحكيم مرنة وعصرية (تم تحديثها في عام 2022)
- إجراءات إلكترونية متقدمة
- محكمين دوليين متخصصين
- هيئات مستقلة لضمان الحياد
- سرية عالية في المعاملات والقرارات
- سرعة في إصدار الأحكام، حيث تم تسوية العديد من القضايا الكبرى في فترات زمنية أقصر من المعتاد عالميًا

أحدث المقالات

أهم أخبار الشهر

أهم أخبار الشهر

في CGF نؤمن بأن الشراكةالناجحة تطلب التزاما حقيقيا بتقديم الدعم المستمر لعملائنا

هدفنا هو أن نكون أكثر من مجرد مستشارين ونسعى لنكون شركاء موثوقين يساعدون الشركات على تحسين أدائها وتعزيز ممارساتها المالية والارتقاء بمستوى الحوكمة الداخلية

في CGF نعمل على تحقيق رؤيتكم للنجاح المالي المستدام ونفتخر بكوننا شريكا لكم في كل خطوة على طريق النجاح.

للتواصل

البريد الإلكتروني
Info@cgf-eg.com

الموقع الإلكتروني
Www.cgf-eg.com

تليفون
٠٢٣٣٤٥٨٤٤٨
٠١٠٦٥١٥٩٨٧١
٠١٠٩٥٣٣٣٩٩٣
٠١٠٠٤١٤٥٥٢٩

العنوان :- ٢٦ جزيرة العرب ،جزيره ميت عقبة ، محافظه الجيزة

جميع الحقوق محفوظه للمجموعة الاستشارية للخدمات المالية